تركي آل الشيخ يحتفي ببراءة القحطاني.. هل تكون مقدمة لإعادته إلى مناصبه؟

التغيير

من جديد يعود اسم سعود القحطاني، المستشار السابق في الديوان الملكي للواجهة، لكن هذه المرة جاء بعد إعلان سلطات آل سعود، في 23 ديسمبر 2019، صدور أحكام قضائية بإعدام خمسة متورطين في قضية جريمة مقتل الكاتب والصحفي السعودي جمال خاشقجي، وتبرئة القحطاني من هذه الجريمة التي هزت العالم.

بدا التشكيك في الأحكام السمة الغالبة من قبل منظمات دولية وشخصيات سياسية وصحف مختلفة، ورأى معظم هؤلاء أن المحاكمات التي جرت بغياب الرأي العام المحلي والدولي لم تكن نزيهة ولم تحقق العدالة المرجوة.

وفي المقابل كان الاحتفاء موجوداً في أوساط المؤيدين لسياسات ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان، الذين تناقلوا قصيدة للقحطاني محتفياً بـ"براءته"، ويهاجم من اتهمه بقتل خاشقجي، لكن ما كان

لافتاً للنظر أن الاحتفاء الأخير كان من قبل أحد أهم المقربين من بن سلمان، رئيس هيئة الترفيه تركي آل الشيخ.

قصيدة البراءة!

عقب يوم من صدور الأحكام القضائية تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي وصحف ومواقع سعودية قصيدة قالوا إنها تعود لمستشار الديوان الملكي السعودي، سعود القحطاني، نظمها بعد إعلان النيابة العامة في التابعة لآل سعود تبرئته في قضية مقتل خاشقجي في قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول التركية، في أكتوبر 2018.

ونشرت القصيدة تحت عنوان "برّاني اللي كلنا باحتكامه"، وحملت تذكيراً لتركيا بالحروب التاريخية بين العثمانيين وآل سعود.

وكان لافتاً تجاهل سعود القحطاني لذكر الكاتب الراحل جمال خاشقجي، ومكتفياً بالقول إن الاتهامات التي وجهت له ثبت أنها باطلة.

ولا يملك القحطاني حساباً على مواقع التواصل الاجتماعي؛ بعدما أغلق "تويتر"، في سبتمبر الماضي، حساباً له، بعد أشهر من اتهامه بقيادة الفريق الذي نفذ جريمة القتل.

وكانت النيابة التابعة لآل سعود أصدرت، في 23 ديسمبر 2019، أحكاماً بإعدام 5 أشخاص في قضية مقتل خاشقجي، كما حكمت بالسجن على 3 آخرين بالسجن لمدد يصل مجملها إلى 24 عاماً، وبرأت سعود القحطاني، ونائب رئيس استخبارات آل سعود السابق، اللواء أحمد عسيري، والقنصل السعودي في إسطنبول، محمد العتيبي.

بدء إعادة القحطاني للواجهة

لكن ما كان لافتاً، هو سعى الرياض لإعادة المستشار السابق في الديوان الملكي السعودي "سعود القحطاني"، إلى الواجهة بعدما نشر مدير الهيئة العامة للترفيه والصديق المقرب لولي عهد آل سعود تركي آل الشيخ، مقطع فيديو على حسابه على "تويتر" عن القحطاني.

المقطع الفيديو الذي نشره آل الشيخ يتضمن القصيدة الموسومة بـ"البراءة"، وغناها الفنان الإماراتي من أصل حضرمي يمني علي بن محمد، للاحتفال بقرار تبرئته من عملية الاغتيال، واصفاً إياها بأجمل قصيدة.

وتحتوي القصيدة على الكثير من عبارات المديح لقضاء آل سعود، واتهامات لعدد من وسائل الإعلام القطرية بشن حملات معادية للسعودية، إلى جانب انتقادات لتاريخ الجمهورية التركية.

وبدا لافتاً أن القصيدة بالأصل تناقلها الكثير على مواقع التواصل الاجتماعي في ديسمبر الماضي، لكن إعادة نشرها من قبل ال الشيخ مؤخراً يثير التساؤل حول ما إن كانت بداية للترويج لإعادة شخصية القحطاني للواجهة.

تبرئة متوقعة

يقول المحلل السياسي اللبناني محمود علوش، إن تبرئة القحطاني واللواء عسيري من الجريمة "كانت متوقعة"، موضحاً بقوله: "إن إدانة هذين الشخصين تحديداً تعني إدانة لولي عهد آل سعود محمد بن سلمان؛ على اعتبار أن علاقته بالقحطاني وعسيري مباشرة".

وأضاف: لذلك فإن "تبرئتهما تعني أيضاً في المفهوم السياسي والمعنوي تبرئة الأمير محمد"، وهو ما يبدو من الاحتفالات غير المفهومة للسعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي بتبرئة الرجلين.

ويرى علوش أن هذه التبرئة لسعود القحطاني "لا تُمهد لعودته إلى أداء الدور المرموق الذي كان يقوم به في الديوان الملكي قبل الجريمة"، مضيفاً: "لقد انتهى. وظيفة التبرئة كانت إبعاد التهمة عن ولي عهد آل سعود".

وأكد أن الهدف من إصدار هذه الأحكام "إسدال الستار نهائياً على هذه القضية التي نالت الكثير من سمعة آل سعود الخارجية، وأحرجت ولي عهد آل سعود على وجه الخصوص، خصوصاً أن الموقف الدولي لم يعد يولي أهمية كبيرة لهذه القضية، فضلاً عن أن مسارعة واشنطن إلى الترحيب بالأحكام التي أصدرتها سلطات آل سعود تشير إلى أن الولايات المتحدة تدعم مساعي آل سعود لإغلاق القضية".

واشنطن بوست تتساءل

في 25 ديسمبر 2019، نشرت صحيفة "واشنطن بوست"، التي كان يكتب فيها خاشقجي، مقالاً للكاتب ديفيد إغناتيوس قائلاً فيه: إن الجميع لا يزال "لا يملك أجوبة على جريمة قتل خاشقجي".

ويقول إغناتيوس إن الوسم الذي كان الأكثر تداولاً على "تويتر" في مملكة آل سعود، بعد إعلان المدعي العام الأحكام التي صدرت على متهمين بقتل خاشقجي، هو اسم سعود القحطاني.

ويتساءل الكاتب عن السبب، مجيباً أن المحكمة برأته، مع أن الأدلة بشأن تورطه في الجريمة قوية، إلى درجة دفعت وزارة الخزانة الأمريكية لفرض عقوبات عليه.

وأشار إلى ابتهاج أصدقاء وأنصار القحطاني بتلك البراءة؛ "لأسباب ليس أقلها أن تبرئته كانت بمنزلة رفض ضمني للنقد من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين، وبدت الرسالة الموجهة إلى النقاد في الغرب "اغرب عن وجهي".

وختم الكاتب مقاله بأنه "لا يمكن طي صفحة قضية القتل إلا بعد قيام المدعين بجمع الحقائق وقيام المحكمة بتقييم الأدلة ومشاركتها مع الجمهور".

وبينما اعتبرت المقررة الأممية المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أغنيس كالامارد، الأحكام الصادرة على المتهمين بقتل خاشقجي مثيرة للسخرية، رأت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن الأحكام الصادرة أبعد ما تكون عن تحقيق العدالة.

أما منظمة العفو الدولية فقالت إن الأحكام الصادرة في قضية خاشقجي "تستخدم للتبييض ولا تحقق العدالة للراحل وأقاربه"، في حين سخرت الخارجية التركية من تلك الأحكام، وقالت إنها "بعيدة عن تلبية التطلعات".

لم يحاكم بالأساس

في يونيو المنصرم، وثّق تقرير الأمم المتحدة حول جريمة قتل جمال خاشقجي عدم محاكمة سلطات آل سعود لسعود القحطاني، المتهم الرئيسي في ارتكاب الجريمة، فضلاً عن شخصيات أخرى كانت ضمن فريق الاغتيال.

وسبق أن أعلنت النيابة العامة التابعة لآل سعود مثول 11 متهماً أمام المحكمة بسبب علاقتهم

بالجريمة، لأول مرة في 3 يناير الماضي، دون الإفصاح عن أسمائهم.

التقرير الذي أعدته المقررة الأممية كالامارد تضمّن أسماء هؤلاء المتهمين الـ11 استناداً إلى معلومات حصلت عليها من مصادر حضرت جلسة المحاكمة في الرياض؛ وهم: فهد شبيب البلوي، ووليد عبد ا الشهري، وتركي مشرف الشهري، وماهر عبد العزيز مطرب، وصلاح محمد الطبيقي، ومنصور عثمان أبا حسين، ومحمد سعد الزهراني، ومصطفى محمد المدني، وسيف سعد القحطاني، وأحمد محمد عسيري، ومفلح شايع المصلح.

هذه الشخصيات، ما عدا مفلح شايع المصلح الذي قيل إنه من موظفي قنصلية آل سعود، والنائب السابق لرئيس الاستخبارات السعودي عسيري، هي من ضمن فريق الاغتيال الذي جاء إلى إسطنبول واتّهم بقتل خاشقجي، والمكون من 15 شخصاً، بحسب تقارير أمنية تركية.

ما لفت الانتباه في هذا الصدد هو عدم وجود اسم القحطاني، المستشار السابق لبن سلمان، وأيضاً القنصل العام السابق محمد العتيبي، بين هذه الشخصيات الـ11، على الرغم من أن التحقيقات التركية تتهمهما بالاشتراك في تنفيذ الجريمة.

وأصدرت النيابة العامة الجمهورية في إسطنبول قراراً بالقبض على القحطاني وعسيري بتهمة "القتل العمد بدافع وحشي، أو عبر التعذيب، مع سابق الإصرار والترصد".

ويعد مستشار بن سلمان أول المتهمين في جريمة قتل خاشقجي، الذي انتشر اسمه عقب اختفاء الأخير مباشرة، حيث نشرت صحيفة "الواشنطن بوست"، بعد أسبوع من الحادثة، معلومات تفيد بأنه حاول استدراج الصحفي السعودي إلى بلاده.

وقالت الصحيفة، في 10 أكتوبر 2018، إن خاشقجي تلقى مكالمتين هاتفيتين على الأقل من سعود القحطاني ينقل فيها رسائل ودية نيابة عنه، فيما يبدو أنه محاولة لتطمينه قبل استدراجه.

تركيا اللاعب الأهم.. ومحاكم دولية

ويرى المحلل السياسي محمود علوش أن المحققة الأممية أغنيس كالامارد، التي تتابع هذه القضية، ستواصل عملها في التحقيق بهذه القضية، لكنه يرى أنها "لا تملك القدرة على تحويلها إلى محاكم دولية، حيث

إن هذا الأمر بحاجة لقرار سياسي دولي".

ويشير إلى أن أقصى ما يُمكن أن تقوم به "هو الاستمرار في التصويب على ولي عهد آل سعود".

كما أكد أن تركيا ستبقى اللاعب الأهم في هذه القضية"، مضيفاً: "لا نعلم ما إذا كانت تملك أدلة غير مُعلنة تناقض الأحكام التي أصدرها قضاء آل سعود".

في المقابل برز طرف آخر أعلن سعيه لإقامة دعوى قضائية دولية ضد القحطاني عقب تبرئته من مقتل خاشقجي.

وتساءل وليد الهذلول، شقيق الناشطة المحتجزة في سجون سلطات آل سعود لجين الهذلول، عبر حسابه في "تويتر": "كيف ممكن نرفع قضية على سعود القحطاني في محكمة أمريكية أو أوروبية بسبب جريمة التعذيب التي ارتكبها في حق لجين؟"، مطالباً "من لديه خلفية بالأمر أن يتواصل معه".

وسبق أن غردت علياء، شقيقة لجين، عبر "تويتر"، الاثنين (23 ديسمبر): "أتمنى أن يتم التحقيق مع سعود القحطاني الذي حرّض على تعذيب أختي لجين والتحرش بها". وتساءلت علياء أيضاً عن إمكانية مقاضاة سعود القحطاني خارج بلاده.

ومنذ أكثر من عام تقبع الناشطة الهذلول في أحد مقار الاحتجاز بمملكة آل سعود، وتُحاكم بتهم تتعلق بنشاطها في مجال حقوق الإنسان والاتصال بجهات أجنبية، ووجهت اتهامات للقحطاني بتهديدها بـ"الاغتصاب والقتل والتقطيع كما حدث مع خاشقجي".